

LEMBAR PENGESAHAN

(TAUZI' AMWAL AL MUSYTARAKAH BAINA AZ ZAUJAINI BA'DA FASHL AZ ZAWAJ

FIL FIQH ISLAMI)

Tahun Pelajaran 2014 M/1436 H

NASKAH PUBLIKASI

OLEH

JUMADI

NIM : 0000110023

Telah disetujui oleh pembimbing

Pada tanggal : 20 November 2014

Pembimbing I



Dr. M. Mu'inudinillah Bashri, MA

Pembimbing II



Dr. Muslih Abdul Karim, MA

ABSTRACT

The dividend of Community property among of man and wife after separation (property acquired jointly) in Islamic fiqh review

By: Jumadi O000110023

Indonesian government determined in Islamic law of compilation, no: 97, in the dividend property acquired jointly, that man and wife obtain half of the property, along undecided when marriage settlement and I mean this dividend is unjust and make the reason writing this thesis.

The method which I used in this thesis is literation study with emphasize to analysis and critic study with compare KHI's decision what is at Islamic fiqh.

There is important point and conclusion/result of this thesis is Indonesian government's decision in Islamic law of compilation, no: 97, less the property which obtained by man and wife, whereas in Islamic fiqh give the solution related dividend property acquired jointly with discussion system and sincere both of them.

Keyword: Dividend, Community property, Islamic fiqh

TESIS BERJUDUL

TAUZI' AL AMWAAL AL MUSYTARAKAH BAINAZ ZAUJAIN BA'DA FASHIL AZ ZAWAJ FIE AL FIQH ISLAMI

yang dipersiapkan dan disusun oleh

JUMADI

telah dipertahankan di depan Dewan Penguji

pada tanggal 20 November 2014

dan dinyatakan telah memenuhi syarat untuk diterima

SUSUNAN DEWAN PENGUJI


Pembimbing Utama


Dr. M. Maimudinillah Basri, M.A.

Anggota Dewan Penguji Lain


Dr. Imron Rosyadi, M.Ag.

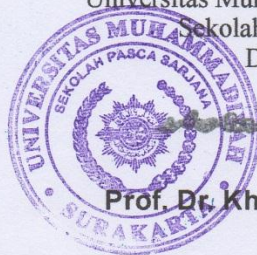
Pembimbing Pendamping I


Dr. M. Abdul Khaliq Hasan, M.A., M.Ed.

Pembimbing Pendamping II

Surakarta, 22 November 2014

Universitas Muhammadiyah Surakarta
Sekolah Pascasarjana
Direktur,



Prof. Dr. Khudzaifah Dimiyati

صفحة إقرار أصالة الرسالة

الموقع أدناه :

الاسم : جومادي

رقم القيد : 0000110023

تاريخ الميلاد : 19 من إبريل 1983 م

عنوان البريد : pascaums11.jumadi@gmail.com

فإن هذه الرسالة التي تحمل عنوان " توزيع الأموال المشتركة بين الزوجين بعد فصل الزواج في الفقه الإسلامي (دراسة نقدية على مجموعة الأحكام الإسلامية، وقم : 97، في إندونيسيا)" قد أعددتها بجهدي الخاص وليس نقلا ولا انتحالا من أي شخص أو أي جهة إلا اقتباسات ونقولات اقتضته الرسالة العلمية، وقد التزمت بإحالتها إلى مصادرها التي نقلت منها. وإذا ثبت أن فيها شيئا من ذلك فإنني أقر بعدم استحقاقي للشهادة وحمل هذا المستوى العلمي و أتحمل مسؤولية ذلك قانونيا - والله على ما أقول شهيد - .

سوراكرتا 20 من نوفمبر 2014 م



جومادي

مقدمة

الحمد لله رب العالمين هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم و لله جنود السماوات و الأرض وكان الله عزيزاً حكيماً و الصلاة والسلام على سيدنا و نبينا محمد – صلى الله عليه وسلم هو الذي قد أدى الأمانة و نصح الأمة و بلغ الرسالة و جاهد في سبيل الله حق جهاده و على آله و أصحابه و من تبعه إلى يوم القيامة، أما بعد.

أولاً : خلفية البحث

كثر حدوث الطلاق بين الزوجين في بلدنا إندونيسيا وقد أدى ذلك إلى وقوع النزاع بينهما في تقسيم الأموال المحصولة من اكتسابهما معا أو ما يسمونه بالأموال المشتركة (harta gono gini) ، و قررت الحكومة الإندونيسية القانون المدني رقم : 1 سنة 1974 فهي :

المادة 35:

(1) الأموال المكتسبة أثناء الزواج تصبح الأموال المشتركة.

(2) الأموال التي أحضرها كل من الزوج أو الزوجة و الممتلكات التي اكتسبها كهدية أو كميراث تبقى تحت تصرف كل منهما ما لم يتفقا على غير ذلك.

المادة 36:

(1) فيما يتعلق بالأموال المشتركة، يتصرفها الزوج أو الزوجة على موافقة الطرفين.
(2) وفيما يتعلق بالأموال لكل منهما، الزوج والزوجة لديها الحق الكامل في اتخاذ إجراءات قانونية على ممتلكاته.

المادة 37:

"إذا انتهت العلاقة الزوجية بسبب الطلاق فإن الأموال المشتركة تنظم طبقاً لأحكامها. والمقصود بأحكامها منصوص عليه في شرح الفصل (37) بأنه "حكم الدين، حكم العرف، والأحكام الأخرى"

و لكن القضية لم تنتهي، لأن القانون لا يحدد تحديدا واضحا في نصيب كلا الزوجين. ثم قررت الحكومة الإندونيسية بعد ذلك مجموعة الأحكام الإسلامية khi ، رقم : 97 : ونصه "استحق الزوجين بعد الطلاق نصف الأموال المشتركة ما دام لا يوجد اتفاق بينهما في تقسيم الأموال عند عقد الزواج" لإنهاء الخصومة بينهما، وقد تم تطبيقها لدى المحاكمات إلى هذا اليوم.

غير أن الذي يحدث هو شعور معظم المجتمع أن هذه القسمة المناصفة لا يؤتيهم الاطمئنان و يبقى من السؤال هل هذا القرار من العدل في قسمته ؟
لذلك أحببت أن أبحث هذا الموضوع وقدمته للإدارة فقبله.

ثانيا : مشكلات البحث

وهذا البحث يحاول حل إشكالات تالية :

1. هل كانت في هذه القضية خلاف القوانينين في وجود الأموال المشتركة بين الزوجين بعد فصل الزواج موجودة ؟
2. توزيع الأموال المشتركة بين الزوجين بعد فصل الزواج عند مجموعة الأحكام الإسلامية KHI رقم : 97 في إندونيسيا، هل هذا من العدل ؟
3. ما مدى موافقة و مخالفة هذا مجموعة الأحكام الإسلامية KHI رقم : 97 بالفقه الإسلامي

ثالثا : أهداف البحث وفوائده :

أما أهداف البحث فهي يتكون في النقاط التالية:

1. بيان خلاف القوانينين في وجود الأموال المشتركة بين الزوجين بعد فصل الزواج

2. البحث عن قيمة العدل في تقسيم الأموال المشتركة عند القانون الإندونيسي
3. معرفة أوجه الاتفاق والاختلاف بين مجموعة الأحكام الإسلامية KHI رقم : 97

و الفقه الإسلامي.

وأما فوائد البحث فكما يلي:

- ولا غبار أن هذا الموضوع له أهمية كبيرة وضرورة عظيمة، وتتلخص أهميته في نقطتين تاليتين:
 1. فوائده العلمية النظرية هي إظهار مراعات المصلحة الحقيقة في توزيع الأموال المشتركة بين الزوجين بعد الطلاق في الإسلام .
 2. من ناحية تطبيقية: نستطيع أن نطبق نتيجة هذا البحث بعد القيام بالمطالعة والنقد بذلك القانون حتى تكون تلك النتيجة مخرجا لحل المشكلات التي تترتب بعد التقرير ذلك القرار.

رابعاً : الدراسات السابقة

بعد البحث والتحري وسؤال أهل الخبرة، لم يجد الباحث دراسة سابقة خاصة التي يتوجه إليها هذا الموضوع إلا الكتب الإندونيسية أو البحوث تتعلق بهذا. و قد تناولت الكتب والبحوث التي كتبها الباحثون ، لعل هذه المؤلفات ذات صلة بهذا الموضوع فكما يلي:

1. بحاري ، أديب ، تقسيم الأموال المشتركة ، ط 1 ، جوجاكرتا : فوستاكا يودستيا ، 2012م
كان المؤلف وضع خلال صفحاته مفهوم بالأموال المشتركة بين الزوجين بعد الطلاق التي وقعت في إندونيسيا ، وكيفية توزيعها و القوانين التي تكلمت عنها مستدلا بالحديث النبوي - صلى الله عليه وسلم.
و يختلف بحثي عن بحثه هو أن الباحث يأتي بمفهوم و كيفية توزيع الأموال المشتركة بين الزوجين بعد الطلاق عامة، أما في بحثي هذا - بحدود علمي القليل - أتكلم من جهة الفقه الإسلامي تفصيلاً.

2. حقوق الزوجة المالية دراسة تحليلية بين الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري وبين قانون الكد والسعاية المغربي و قانون في إندونيسي، وهذا البحث كتبها قريشي البدري للحصول على درجة الماجستير في الفقه و أصوله بجامعة سوراكرتا المحمدية ، يتكون هذا البحث من المقدمة و بابين مع الخاتمة.

ونتيجة البحث هي أن للمرأة الحق المالي الثابت بالطلاق و الفسخ و موت الزوج ، و يرى أن الأموال المشتركة - gono gini موجودة مقارنة بين القانون المغربي و القانون الإندونيسي ، ولكن لا يأتي تفصيلا خاصة في الباب الثاني و أنا أرى أن هذا البحث ممتازا و مفيدا إن شاء الله.

و أما الجديد في بحثي هذا الذي ليس في هذا البحث نقد القانون الإندونيسي فهو عبارة عن نقد القانون الإندونيسي مع الاستنتاج نتيجة من خلال الجمع بين الأدلة واستنباط الأحكام في دراسة نقدية مع بيان موافقة و مخالفة هذا القانون بالفقه الإسلامي.

خامسا : الإطار الفكري

حث الإسلام أن يقام العدل في كل جانب الحياة الإنسانية، خاصة في أمور الزوجية مما يتعلق بتوزيع الأموال المشتركة بين الزوجين بعد فصل الزواج،،علما بأن المناصفة في توزيعها يؤدي إلى نقص حقوقهما المالية الأصلية ، هل يجوز هذا ؟ و عندي أن المناصفة على الإطلاق غير صحيح، و إن كانت النتيجة النصف فهو من الشورى و عن تراض فيما بينهم.

سادسا : منهجية البحث

هذا البحث هو البحث النوعي المكتبي، حيث نهج المنهج الاستقراء و دراسة نقدية حيث اتبع لأجل ذلك الخطوات التالية:

1. جمع المعلومات عن الأموال المشتركة بين الزوجين بعد فصل الزواج
2. الاستفسار عن كتاب مجموعة الأحكام الإسلامية KHI رقم : 97 في إندونيسيا
3. قام الباحث ببحث على المسائل الفقهية في الأموال المشتركة بين الزو مباحث الفقهية في

الأموال المشتركة بين الزوجين بعد فصل الزواج

4. الالتزام والرجوع إلى معاجم اللغة في بيان الكلمات الغامضة والمفردات الغريبة
5. . قام الباحث بحضور الآيات القرآنية الكريمة مع سورة ورقم الآية.
6. وأما الأحاديث خرجها الباحث من مظانها , فإن كانت في الصحيحين (البخاري ومسلم) اكتفى بهما لتلقي العلماء لهما. وإن وردت في غيرهما قام ببيان درجتها من حيث الصحة والضعف, اعتمد الباحث في ذلك إلى أهل الفن والتخصص
7. الرجوع والإفادة من المفسرين في بيان الآيات القرآنية التي ذات الصلة بالموضوع
8. ترجمة للأعلام حسب ما تقتضيه الحاجة لذلك، وسأجعل لذلك في الهوامش من خلال الصفحة
9. الترجيح من آراء الفقهاء وإبداء رأي الكاتب لكل المبحث مع حدود العلم القليل
10. ذكر الباحث اسم المصادر واسم مؤلفه ثم الجزء والصفحة, وذلك عند توثيقه لأول مرة ثم ذكر دار النشر ورقم الطبعة. فإن تكرر توثيقه مرة أخرى اكتفى بالإشارة إلى اسم الشهرة للمؤلف واسم الكتاب مختصراً مع الجزء والصفحة.
11. في خاتمة ذكر الباحث نتائج الرسالة, توصيات البحث، والمراجع و المصادر و السيرة الذاتية.
12. في الفهارس وضع الباحث فهرس المصادر والمراجع و فهرس الآيات و الأحاديث.

الباب الثاني: مفهوم الأموال المشتركة بين الزوجين بعد فصل الزواج

بعد البحث في الباب الأول يأتي هذا الباب عن مفهوم الأموال المشتركة بين الزوجين بعد ما تم الطلاق فهي : الأموال التي يحصلها الزوجان عند فترة الزواج من كسبهما ثم اختلطت تلك الأموال في استهلاكها ، فصارت تلك الأموال مشتركة لهما و تقسم بعد انتهاء العلاقة الزوجية.

الباب الثالث :

الفصل الأول : من أنواع الأموال بينهما و حقوق الزوجة المالية بعد الطلاق و أسباب انتهاء الأموال المشتركة

المبحث الأول : من أنواع الأموال بينهما
وقال سايوطي أن الأول بين الزوجين أنواع منها¹ :

1. من حيث أصل مالهما ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

- الأموال لكل منهما قبل الزواج كالورثة أو الهبة أو التكااسب فهذه ليست من الأموال المشتركة

- الأموال لكل منهما منذ مدة دوام عقد الزواج ولكن ليست من كسبهما كالهدية و الهبة فليست من المشتركة.

- أموالهما المكتسبة منذ مدة دوام عقد الزواج من اكتساب أحدهما أو كلاهما.

2. من حيث تصرف الأموال ينقسم إلى قسمين :

- للاحتياجات الأسرية

- لاستثمار أو لاحتياجات أخرى

3. من حيث علاقتها بأفراد المجتمع

- الأموال المشتركة بين المجتمع

- أموال الفرد لها علاقة بحقوق الأسرة

- أموال الخاص للفرد.

المبحث الثاني: حقوق الزوجة المالية بعد الطلاق، فهي :

- المهر

- المتعة

- النفقة و السكنى

- حضانة الأبناء للزوجة ما لم تتزوج للام ولها حق حضانة أولادها إذا توافر فيها شروط

الحضانة وهي العقل والأمانة والقدرة على تربية.

¹ طالب ، سيوطي ، الأحكام الأسرية في إندونيسيا ، ط 5 ، جاكارتا : مكتبة الجامعة الإندونيسية ، 1986 م

- تستحق المرأة الحاضنة أجره الرضاع بعد الطلاق ودفع نفقة العدة إذا كانت ترضع ولدها ومدتها حولان من وقت الولادة.

- تقسيم الأموال المشتركة

المبحث الثالث : أسباب انتهاء الأموال المشتركة

المطلب الأول : انتهاء الأموال المشتركة بالوفاة

تؤدي وفاة أحد الزوجين إلى إنهاء حالة الاشتراك باعتبار أن القانون الإندونيسي يخص الزوجين أمعا ويستحيل أن يتواصل بوفاة أحدهما وباعتبار أيضا أن ورثة القرين المتوفي لا يمكنهم أن يحلوا محله في هذا النظام لأنه يهم الزوجين دون غيرهما.

المطلب الثاني : انتهاء الأموال المشتركة بالفقدان

ومن بين الآثار المترتبة عن الحكم بفقدان أحد الزوجين هو انتهاء حالة الاشتراك في الأملاك بينهما

المطلب الثالث : انتهاء الاشتراك دون انفصام العلاقة الزوجية

إن نظام الاشتراك في الأملاك هو نظام اتفاقي فهو كما ينشأ باتفاق الزوجين ويمكنه أن ينقضي أيضا باتفاقهما ودون أن يكون ذلك مقترنا بالضرورة بانفصام العلاقة الزوجية وهو باعتباره اتفاقا " يقوم مقام القانون فيما بين المتعاقدين "

المطلب الرابع : انتهاء اشتراك الأموال بالطلاق

فهنا محل البحث : انتهاء اشتراك الأموال بسبب الطلاق وتوزيعها، دراسة نقدية من كتاب مجموعة

الأحكام الإسلامية KHI رقم : 97

المطلب الخامس : خلاف القوانين في الأموال المشتركة بين الزوجين بعد فصل الزواج

أولا : رأي من رأى بعدم وجود الأموال المشتركة

الأموال المشتركة غير موجودة إن كانت في الأسرة تفرق بين أموال الزوج و أموال الزوجة. في هذه الأسرة أموال الزوج من الاكتساب كلها للزوج ليست مشتركة و واجب على الزوجة أن تحفظها. و إن كانت الزوجة لها أموال من الاكتساب فهي ملك لها. هذا الرأي مستندا بكتاب مجموعة الأحكام الإسلامية رقم : 86 فقرة 1.

ثانيا : رأي من رأى بوجود الأموال المشتركة

الأموال المشتركة موجودة إن كانت في الأسرة لا تفرق بين أموال الزوج و أموال الزوجة، ليس فيه الفصل بين أموالهما. هناك اختلاط أموال الزوج و أموال الزوجة. في هذه الأسرة روح التعاون أظهر و أكبر و يعتقدان بأن عقد النكاح يؤدي إلى العمل المشترك لنيل السكينة و مودة و رحمة في حياتهما الزوجية ، إذا اقتضاء من هذا كل ما حصل الزوج و الزوجة من الاكتساب بعد تم العقد سمي با الأموال المشتركة.

وجود الأموال المشتركة قياسا من شركة الوجوه. لأن الأموال المشتركة قد تكون الأشياء الملموسة (مثل : النقود، العقار، المصنع) و الأشياء غير الملموسة (مثل : طاعة الزوجة لزوجها ، خدمة الزوجة لأهل بيتها، و غيرها)² فمثل هذه الشراكة من نوع شركة الوجوه.

الفصل الثاني

المبحث الأول : نصوص القوانين الإندونيسية المتعلقة بالأموال المشتركة

القوانين الإندونيسية المتعلقة بالأموال المشتركة بين الزوجين بعد فصل الزواج هي ³ :

1. القانون المدني عند جمهورية اندونيسيا رقم 01 لعام 1974 بشأن الزواج و هو يتكون من ثلاثة مواد يعني المادة 35 ، 36 و 37

² كتاب مجموعة الأحكام الإسلامية، KHI، رقم : 91 فقرة 2 و 3

³ طالب ، سيوطي ، الأحكام الأسرية في إندونيسيا ، ط 5 ، جاكارتا : مكتبة الجامعة الإندونيسية ، 1986 م

2. كتاب مجموعة الأحكام الإسلامية (Kompilasi Hukum Islam)

و نص تلك المواد

المادة 35:

- (1) الأموال المكتسبة أثناء الزواج تصبح الأموال المشتركة.
- (2) الأموال التي أحضرها كل من الزوج أو الزوجة و الممتلكات التي اكتسبها كهدية أو كميراث تبقى تحت تصرف كل منهما ما لم يتفقا على غير ذلك.

المادة 36:

- (1) فيما يتعلق بالأموال المشتركة، يتصرفها الزوج أو الزوجة على موافقة الطرفين.
- (2) وفيما يتعلق بالأموال لكل منهما، الزوج والزوجة لديها الحق الكامل في اتخاذ إجراءات قانونية على ممتلكاته.

المادة 37:

إذا انتهت العلاقة الزوجية بسبب الطلاق فإن الأموال المشتركة تنظم طبقاً لأحكامها. والمقصود بأحكامها منصوص عليه في شرح الفصل (37) بأنه "حكم الدين، حكم العرف، والأحكام الأخرى"

يكتب سابقا في القانون المدني عند جمهورية اندونيسيا رقم 01 لعام 1974 على النحو التالي:

إذا تم بينهما الطلاق ، الأموال المشتركة توزع على قوانينها الخاصة بها (المادة 37).

بينما في كتاب مجموعة الأحكام الإسلامية (الفصل الثالث عشر من الثروة في الزواج المادة 85 - المادة 97) ينظم القواعد المتعلقة جونو-جيني على النحو التالي:

- المادة 85 :وجود الأموال المشتركة بين الزوجين لا يحول دون إمكانية ممتلكات الزوجين كل منهما.
- المادة 86 : (1) في الأصل، ليس هناك الأموال المشتركة بين الزوجين مدة دوام عقد الزواج.
- (2) لا تزال أموال الزوجة ملكا لها ، وتنسيطر بمالها ، وكذلك الزوج.

المادة 87 : (1) والتي تنص على أن الأموال التي أحضرها معا، أن الزوج و الزوجة إذا اكتسبها بصورة فردية كالهدية و الميراث تبقى تحت تصرف كل منهما ما لم يشترطا غير ذلك في عقد الزواج.

(2) للزوج والزوجة لديهما الحق الكامل في القيام بأجراءات قانونية على كل الممتلكات في شكل المنح والهبات ، أو الصدقة وغيرها.

المادة 88 : في حال النزاع بين الزوج والزوجة حول الأموال المشتركة ، و يقدم الأمر إلى المحكمة الدينية العليا .

المادة 89 : الزوج مسؤول عن حفظ :

1. الأموال المشتركة، 2 . أموال الزوجة 3. و أمواله الخاصة.

المادة (90) : الزوجة لها مسؤولية أيضا عن حفظ

1. الأموال المشتركة، 2. أموال الزوجة 3. و أموالها الخاصة

المادة 91

(1) الأموال المشتركة كما ورد في المادة 85 ، يمكن أن تكون كونها ملموسة أو غير ملموسة .
(2) الأموال المشتركة الملموسة يمكن أن تشمل الأشياء التي لا تتحرك ، الأشياء تتحرك و الأوراق المالية.

(3) الأموال المشتركة غير الملموسة يمكن أن تشمل الحقوق والواجبات.

(4) الأموال المشتركة يمكن أن تستخدم الضمانة لأحد الطرفين بموافقة الطرف الآخر.

المادة 92 :

لا يجوز لكل من الزوجين أن يبيع أو ينقل الأموال المشتركة دون موافقة الطرف الآخر.
المادة 93:

(1) ما يتعلق بتسديد ديون الزوج أو الزوجة المحملة على أموالهما الفردية.

- (2) يتم مسؤولية الدين من للحتياجات الأسرية، و تحمل على الأموال المشتركة.
- (3) إذا كانت الأموال المشتركة غير كافية لتسديد الدين، تتحملها من أموال الزوج.
- (4) عند عدم وجود أموال الزوج أو غير كافية تحمل على أموال الزوجة.
- المادة 94 :

- (1) قضية التعدد في الأموال المشتركة فلكل الأموال منفصلة و قائمة بذاتها .
- (2) قضية التعدد في الأموال المشتركة مثل الفقرة 1 تحسب في وقت عقد الزواج الثانية أو الثالثة أو الرابعة .

المادة 95: (1) مع عدم الإخلال للمادة (24) الفقرة (2) من اللائحة الحكومية رقم ج . 9 في عام 1975 والفقرة المادة 136 (2) ، يستطيع الزوج أو الزوجة يطلب من المحكمة الدينية لأخذ مصادرة الممتلكات، إذا كان أحد الزوجين يضر أو يهدد الأموال المشتركة مثل المقامرة ، أو في حالة سكر، أو الإسراف .

- (2) خلال فترة الرهن يمكن القيام به مع بيع الممتلكات لصالح الأسر التي لديها بإذن من المحكمة الدينية.

- المادة 96: (1) إذا توفي أحد الزوجين ، فللحي نصف من الأموال المشتركة .
- (2) ينبغي تقسيم الأموال المشتركة بفقدان أحد الزوجين يؤجل حتى يكون هناك يقين أن الموت النهائي أو الموت من قرار القانون على أساس قرار المحكمة الدينية.
- المادة 97: استحق الزوجين بعد الطلاق نصف الأموال المشتركة ما دام لا يوجد اتفاق بينهما في تقسيم الأموال عند عقد الزواج.

المبحث الثاني : الفقرات التي تتضمن موضوع النقد على كتاب مجموعة الأحكام الإسلامية KHI رقم 97 :

ومن مباحث كتاب مجموعة الأحكام الإسلامية KHI هو كيفية توزيع الأموال المشتركة بين الزوج و الزوجة بعد فصل الزواج ، خاصة رقم : 97.

ومتنه هو " استحق الزوجين بعد الطلاق نصف الأموال المشتركة ما دام لا يوجد اتفاق بينهما في تقسيم الأموال عند عقد الزواج".

هذا القانون المطبق في إندونيسيا لم يكن عادلاً للزوجين الذين تم بينهما الطلاق ، قد يكون أحدهما يحصل الأكثر مما يستحق و قد يكون أحدهما أقل مما يستحق ، مع أن الله تعالى أمرنا بالعدالة في المعاملة وفي الأمور كلها

المبحث الثالث : أثر هذا القانون في المجتمع الإندونيسي

1. حدث النزاع بين الزوج والزوجة المفرقان لمنافسة عن تحصيل الأموال المشتركة بسبب عدم الرضا بتوزيع الأموال المشتركة المشاركة إلى القانون مجموعة الأحكام الإسلامية KHI رقم : 97 في إندونيسيا.

2. النتيجة من تلك المنازعة مهما كانت رفع الأمر إلى المحكمة تؤدي إلى عدم الاقتناع ثم يترتب بعد ذلك البغض و انقطاع الرحم بينهما

3. و من أثر هذا القرار هو قدوة سيئة لتنمية الأولاد في المستقبل

4. عدم الانسجام في ذلك النظام في المجتمع

5. و من أثر هذا القانون إذا حدثت المنازعة ، صارت الأمور صعوبة لحلها

6. إذا انتهت العلاقة الزوجية ، نجد في الغالب نزاع بين الزوجين حول تلك الأموال المشتركة.

الفصل الثالث: وقت توزيع الأموال المشتركة و كيفية توزيعها و المسائل التي تتعلق بها

المبحث الأول: وقت توزيع الأموال المشتركة

وقت توزيع الأموال المشتركة و هو في حالتين.

١. في الطلاق طلبة بائة : توزيع الأموال المشتركة بعد وقوع هذا الطلاق

٢. أما في حالة الطلاق الرجعي : توزيع هذه الأموال المشتركة بعد انتهاء العدة بينهما و إن كان التوزيع قبل إنتهاء العدة يؤدي فرصة الفراق و تضيق الوحدة.

المبحث الثاني : كيفية توزيع بالأموال المشتركة في الفقه الإسلامي

توزيع الأموال المشتركة بين الزوجين بعد الطلاق يعود إلى الشورى بينهما ((وأمرهم شورى بينهم)) . قد يكون الزوج يحصل أكثر من الزوجة أو عكسه، حسب الاتفاق دون أن لا يضيع حقوقهما المالية الأصلية { للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن }

المبحث الثالث : المسائل التي تتعلق بها

- الدين
- قضية التعدد في الأموال المشتركة
- شكل الأموال المشتركة المطلب
- الكد و السعاية
- تصرف الأموال المشترك

النتيجة هذا البحث

النتائج من هذا البحث كما يلي :

1. في كتاب مجموعة الأحكام الإسلامية KHI هو كيفية توزيع الأموال المشتركة بين الزوج و الزوجة بعد الطلاق ، خاصة رقم : 97.

ونصه هو " استحق الزوجين بعد الطلاق نصف الأموال المشتركة ما دام لا يوجد اتفاق بينهما في تقسيم الأموال عند عقد الزواج".

هذا القرار المطبق في إندونيسيا لم يكن عادلاً للزوجين المنفصلين ، قد يكون الواحد منهما يحصل الأكثر مما يستحق و يكون أحدهما أقل مما يستحق ، مع أن الله تعالى أمرنا بالعدالة في المعاملة وفي الأمور كلها.

لا يتكلم كثيرا من العلماء في مسألة الأموال المشتركة بين الزوج و الزوجة بعد الطلاق لأنها من أمور مستجدة ، وكذلك ليس فيها نص صريح من الكتاب والسنة. تقسيمها يتعلق باتفاق بين الزوجين بناء عن تراض و هذا دخل من باب الصلح بين الزوجين.

وَقَدْ قَسَمَ الْعُلَمَاءُ الصُّلْحَ أَقْسَامًا، صُلْحُ الْمُسْلِمِ مَعَ الْكَافِرِ، وَالصُّلْحُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَالصُّلْحُ بَيْنَ الْفِتَى الْبَاغِيَةِ وَالْعَادِلَةِ وَالصُّلْحُ بَيْنَ الْمُتَقَاضِيَيْنِ وَالصُّلْحُ فِي الْجِرَاحِ كَالْعَفْوِ عَلَى مَالٍ وَالصُّلْحُ لِقَطْعِ الْخُصُومَةِ إِذَا وَقَعَتْ فِي الْأَمْلاكِ وَالْحُقُوقِ وَهَذَا الْقِسْمُ هُوَ الْمُرَادُ هُنَا وَهُوَ الَّذِي يَذْكُرُهُ الْفُقَهَاءُ فِي بَابِ الصُّلْحِ⁴

كما جاء في الحديث عَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمُزَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : ((الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَ حَرَامًا وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ، إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ حَلَالًا، أَوْ أَحَلَ حَرَامًا⁵)).

من هنا نرى أن توزيع الأموال المشتركة بين الزوجين بعد الطلاق يعود إلى الشورى بينهما ((وأمرهم شورى بينهم)) . قد يكون الزوج يحصل أكثر من الزوجة أو عكسه، حسب الاتفاق دون أن لا يضيع حقوقهما المالية الأصلية { للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن }

2. موافقة هذا القانون الإندونيسي بالفقه الإسلامي يعني :

- حقوق المرأة المالية بعد الطلاق، خاصة في قضية الأموال المشتركة موجودة
- وجود الروح لإعطاء حقوق الزوجين بعد ما تم الطلاق
- أما مدى مخالفة هذا القانون الإندونيسي بالفقه الإسلامي يعني :
- تسوية القسمة في الأموال المشتركة

⁴ صنعاني ، محمد بن إسماعيل ، سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام ، ط 8 ، دار الكتب العلمية ، 1422هـ - 2001م

⁵ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ

3. في هذه القضية يقع خلاف القوانينين في وجود الأموال المشتركة بين الزوجين بعد فصل الزواج،

أولا : رأي من رأى بعدم وجود الأموال المشتركة

الأموال المشتركة غير موجودة إن كانت في الأسرة تفرق بين أموال الزوج و أموال الزوجة. في هذه الأسرة أموال الزوج من الاكتساب كلها للزوج ليست مشتركة و واجب على الزوجة أن تحفظها. و إن كانت الزوجة لها أموال من الاكتساب فهي ملك لها. هذا الرأي مستندا بكتاب مجموعة الأحكام الإسلامية رقم : 86 فقرة 1.

ثانيا : رأي من رأى بوجود الأموال المشتركة

وجود الأموال المشتركة قياسا من شركة الوجوه. لأن الأموال المشتركة قد تكون الأشياء الملموسة (مثل : النقود، العقار، المصنع) و الأشياء غير الملموسة (مثل : طاعة الزوجة لزوجها ، خدمة الزوجة لأهل بيتها، و غيرها)⁶ فمثل هذه الشراكة من نوع شركة الوجوه.

4.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين الذي بنعمه تتم الصالحات ، هو الذي أحق من حمْد و أحق من عبد و أحق من شكر ، و أحق من ذُكر ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صفِيه وخليله ، نبِيّ شَرَّحه الله له صدره ويسّر له أمره و الصلاة و السلام عليه و على آله و أصحابه و على من ساروا على منهجه إلى يوم الدين.

فلا يسعني في ختامي هذا البحث إلا أن أتوجه لله عز وجل بالحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه ، على توفيقه و إعانتة لي على إتمام هذا البحث المتواضع. وحسبي في نهاية هذا المطاف أن أشير بإنجاز إلى جملة من النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث و بعض التوصيات التي تتعلق به.

⁶ كتاب مجموعة الأحكام الإسلامية (KHI، رقم : 91 فقرة 2 و 3

المراجع والمصادر

- القرآن الكريم
- الألباني ، الشيخ ناصرالدين ، صحيح الترغيب و الترهيب ، ط 1، مكتبة المعارف ، رياض
1421 هـ ، 2000 م
- الألباني ، محمد ناصر الدين (ت ١٤٢٠هـ) إرواء الغليل في تخرج أحاديث منار السبيل ،
بإشراف : محمد زهير الشاويش ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ ، المكتب الإسلامي.
- أبو الوليد ، محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار
الفكر - بيروت
- أبو الفداء ، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي ، تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير) ،
دار الفكر - بيروت سنة 1401 هـ
- ابن الأثير، بن محمد الجزري، أبو السعادات المبارك، النهاية في غريب الحديث والأثر، (1399
هـ - 1979م)، : أحمد الزاوي، طاهر - محمد الطناحي، محمود، 317/2، بيروت : المكتبة
العلمية.
- ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) ، الفتاوى الكبرى ، تحقيق وتعليق وتقديم : محمد عبد القادر عطا ،
ومصطفى عبد القادر عطا ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ ، دار الكتب العلمية
- ابن الحاجب في شرح المفصل
- ابن رشد ، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد القرطبي الأندلسي ، (ت 595 هـ) ،
بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، دار الفكر
- ابن قدامة ، عبد الله بن أحمد (ت: 630 هـ) ، المغنى على مختصر الخرقي 5: 439 ، ط 1
، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1994 م.
- ابن قيم الجوزية ، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف (ت ٧٥١ هـ) ، أعلام
الموقعين عن رب العالمين ، رتبّه وضبطه وخرّج آياته : محمد عبد السلام إبراهيم ، الطبعة الثانية
١٤١٤ هـ ، دار الكتب العلمية
- ابن المنظور، محمد بن مكرم الأفرقي المصري، لسان العرب ، ط: دار الصادر - بيروت.

- أبي الحسن الحنفي، السيد الشريف علي بن محمد بن علي السيد الزين (ت ٨١٦ هـ) التعريفات ، ، تحقيق وتعليق : عبد الرحمن عميرة، طبعة ١٤٠٧ هـ
- أفندي ، أ.د. علي ، الأحكام الأسرية ، ط 2 ، جاكوتا : بينا أكسارا ، 1984 م
- بخاري ، أديب ، تقسيم الأموال المشتركة ، ط 1 ، جوقجاكرتا : فوستاكا يودستيا ، 2012م
- البخاري ، الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح (صحيح البخاري) ، ط 3 ، وار ابن كثير - اليمامة ، بيروت سنة 1407 هـ - 1987 م
- البغوي ، محيي السنة ، أبو محمد الحسين بن مسعود [المتوفى 516 هـ] ، ط 4 ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، 1417 هـ - 1997 م
- البيهقي ، الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨ هـ) السنن الكبرى ، محمد ابن عبد القادر عطا ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤ هـ ، دار الكتب العلمية.
- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني ، أبو الفيض ، الملقب بمرتضى ، الزبيدي مجموعة من المحققين - دار الهداية، عدد الأجزاء : 40
- تهامي ، أ.د. محمد أحمد ، و صاهاري شهراني ، فقه المناكحات ، ط 2 ، جاكوتا : راجا جرافندو فيرسادا ، 2010 م
- الجزائري ، أبو بكر ، منهاج المسلم ، دار الكتاب السلفية- القاهرة ، و دار الجيل-بيروت- لبنان ، 1407 هـ
- الجزيري، عبد الرحمن ، كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ، دار الفكر ، بيروت - لبنان
- الحصني الشافعي ، الإمام تقي الدين أبي بكر ، كفاية الأخيار في حلّ غاية الاختصار ، ، تحقيق وتعليق : الشيخ كامل محمد محمد عويضة ، دار الكتب العلمية.
- خلاف ، عبد الوهاب (1978م) ، أحكام الأحوال الشخصية ، طبعة 2 ، القاهرة : دار القلم ، 1410 هـ ، 1990 م
- الدار قطني الإمام الحافظ علي بن عمر (ت ٣٨٥ هـ) ، سنن الدار قطني ، علّق عليه وخرّج أحاديثه : مجدي بن منصور بن سيد الشورمي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ ، مكتبة عباس أحمد الباز ، دارالكتب العلمية.

- الدارمي ، الإمام الحافظ أبو محمد عبد الله ابن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام مسند الدارمي ، المعروف بـ : سنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ ، دار المغني.
- الدمشقي ، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤ هـ)، البداية والنهاية ، تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ.
- الرملي ، محمد بن أحمد بن حمزة (ت ١٠٠٤ هـ) ، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، ، المكتبة الإسلامية لرياض الشيخ ، مصر 1404 هـ ، 1984 م.
- رافق ، أ.د. أحمد ، أحكام الأحوال الشخصية الإسلامية في إندونيسيا ، ط 1 ، جاكارتا : راجا جرافندو فيرسادا ، 2013 م
- الرافي ، سالم بن عبد الغني (2002 م) ، أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين في الغرب ، طبعة 1 ، بيروت - لبنان : دار ابن حزم ، 1423 هـ - 2002 م
- رشيدة ستي : " السلطة الاقتصادية لربة البيت" ، الدفاتر الجزائرية لعلوم الاجتماع، مجلة البحوث السوسولوجية، تصدر عن قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية- جامعة الجزائر، ع 1، 2000، ص 85 وما بعدها.
- الرافي ، عبد الكريم بن محمد، العزيز شرح الوجيز، دار الكتب العلمية، 1417 هـ - 1997 م
- الزرقى ، مصطفى أحمد ، الفقه الإسلامي في سوبه الجديد ، مطبعة الطربين ، دمشق 1364 هـ ، 1965 م
- الزهيلي ، الدكتور الوهبة ، الفقه الإسلامي و أدلته ، ط 2 ، دار الفكر ، سورية - دمشق 1405 هـ ، 1985 م
- ساتيريا ، أ.د. إلفندي محمد زين ، مسائل الأحكام الأسرية الإسلامية المستجدة ، ط 3 ، جاكارتا : كينجانا ، 2010 م
- السباعي ، مصطفى ، الأحوال الشخصية في الأهلية و الوصية و التركة ، مطبعة جميعات ، دمشق ، ط 3 ، 1390 هـ ، 1984 م

- السعدي ، عبد الرحمن بن ناصر ، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، ط 1 ، مؤسسة الرسالة ، 1420هـ - 2000 م
- سابق ، السيد ، فقه السنة ، دار الكتاب العربي - مصر 2002 م
- السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر: الأشباه والنظائر الشافعي ، ص 258 ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1403هـ/1983م.
- السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين ، الدر المنثور في التاويل بالمأثور
- السرخسي ، أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت - 490هـ) ، ط 1 ، دار الكتاب العلمية بيروت لبنان 1414 هـ - 1993 م
- الشنقيطي، الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار (ت ١٣٩٤ هـ)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، خرّج آياته وأحاديثه : محمد عبد العزيز الخالدي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ ، دار الكتب العلمية.
- الشوكاني، الإمام محمد بن علي ابن محمد (ت ١٢٥٥ هـ)، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار ، ، حققه وخرّج أحاديثه عصام الدين الصباطي ، الطبعة الخامسة ، ١٤١٨ هـ ، دار الحديث
- الشوكاني ، محمد بن علي بن محمد (ت - 1250 هـ) ، إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول ، ط 1 ، دار الكتاب العربي 1419هـ - 1999م
- الشافعي ، الإمام محمد إدريس أبو عبد الله ، الأم ، ط 2، دار المعرفة - بيروت سنة 1393 هـ
- الصحاح في اللغة لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفراء
- الصنعاني ، محمد بن إسماعيل ، سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام ، ط 8 ، دار الكتب العلمية ، 1422هـ - 2001 م
- صالح ، سعد الدين السعيد ، المعامرة ضد الإسلام ، ط 10، القاهرة - مصر ، 1990 م
- طالب ، محمد، من علامة الزوجة الصالحة ، ط 10 ، باندونج : إرشاد بيت السلام ، 2002 م
- طالب ، محمد ، 25 علامة الأسرة السعيدة المباركة ، ط 10 ، باندونج : إرشاد بيت السلام ، 2002 م

- طالب ، سيوطي ، الأحكام الأسرية في إندونيسيا ، ط 5 ، جاكارتا : مكتبة الجامعة الإندونيسية ، 1986 م
- طالب ، محمد ، أسرة النبي -ص- مع أزواجه ، ط 10 ، باندونج : إرشاد بيت السلام ، 2001 م
- الطهطاوي ، الشيخ علي أحمد عبد العال ، تنبيه الأبرار بإحكام الخلع والطلاق والظهار طبعة 1 ، بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية ، 1424 هـ - 2003 م
- الطبري ، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي ، أبو جعفر [224 - 310 هـ] ، جامع البيان في تأويل القرآن ، ط 1 ، مؤسسة الرسالة ، 1420 هـ - 2000 م
- الطبراني ، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب لن مطير اللخمي الشامي ، المعجم الصغير ، مكتبة العزّام
- الطهطاوي ، الشيخ علي أحمد عبد العال ، تنبيه الأبرار بإحكام الخلع والطلاق والظهار طبعة 1 ، بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية ، 1424 هـ - 2003 م
- عبد الله ، عبد الغاني ، مقدمة مجموع الأحكام الإسلامية في إندونيسيا ، مطبعة غيما إنساني - جاكارتا 1994 م
- العارفين ، بستان ، تجميع الأحكام الغسالية في إندونيسيا ، تاييخها و عوائقها ، مطبعة غيما إنساني - جاكارتا 1996 م.
- علي بن حجر العسقلاني ، الإمام الحافظ أحمد ، فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري ، بن (ت ٨٥٤ هـ)، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه وتحقيقه : محب الدين الخطيب ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٩ هـ ، دار الريان للتراث ، القاهرة.
- عبد الله آل فوزان ، صالح بن فوزان بن ، الملخص الفقهي : ، الطبعة العاشرة ، ١٤٢٠ هـ ، دار ابن الجوزي . والطبعة الحادية عشرة ١٤٢٠ هـ .
- فتاوى الأزهار ، موقع وزارة الأوقاف المصرية
- الفيافي ، منصور بن حسن يحي ، أين حق هؤلاء النساء من الإرث ، ط 2 ، الرياض ، 1421 هـ

- الفوزان ، صالح بن فوزان بن عبدالله ، التحقيقات المرضية في المباحث الفرضية ، ط 4 ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض ، 1419هـ، 1999م
- القزويني بن ماجه ، الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد (ت ٢٧٣ هـ) ، سنن ابن ماجه ، وبجاشيته مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ، للحافظ شهاب الدين البوصيري ، حكم على أحاديثه وآثاره وعلّق عليه :العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني ، حققه على الأصول المخطوطة : علي بن حسن بن علي بنعبد الحميد الحلبي الأثري ،الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
- الكاساني ، أبو بكر ابن مسعود (ت : 587 هـ) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، ط 4 ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1968 م.
- لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، توصية العامة 21، المساواة في الزواج والشؤون الأسرية (المادة 16)، مجموعة التعليقات العامة المعتمدة من قبل هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وثيقة الأمم المتحدة رقم 30
- محمد الكشور، أحكام الحضانة دراسة في الفقه الإسلامي ومدونة الأسرة، الطبعة الأولى 2004 ص 140
- محمد الكشور: " مفهوم وطبيعة حق الكد والسعاية"، منشورات مركز الدراسات القانونية المدنية والعقارية بكلية الحقوق بمراكش، يومي 5-6-ابريل 2002 ، المطبعة والوراقة الوطنية -مراكش -2003 ص،35.
- منشورات كلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية " تقسيم العمل بين الزوجين " -مراكش- ، رقم 9 ، الطبعة الأولى ، السنة 1992 ، ص 188 .
- المجمع اللغة العربية بمصر ، المعجم الوسيط ، استنبول- تركيا : دار المعرفة 1410 هـ ، 1989 م
- النيسابوري ، الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج الجامع الصحيح (صحيح مسلم)، مطبعة دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط 1 ، سنة 1373 هـ - 1955 م
- النيسابوري ، أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم ، المستدرک علی الصحيحین ، ، دراسة وتحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، الطبعة الأولى ، ١٤١١ هـ ، دار الكتب العلمية.

- يسداني ، الطريق إلى فقه الأسرة ، ط 1 ، يقياكارتا : كوكبا ، 2011 م
- باعلوي ، عبد الرحمن بن محمد بن حسين بن عمر ، بغية المسترشدين في تلخيص فتاوى بعض الأئمة من العلماء المتأخرين مع ضم فوائد جمّة من كتب شتى للعلماء المجتهدين ، مطبعة دار الفكر ، 16 أكتوبر 2011 م
- السرخسي ، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة (المتوفى: 483هـ) ، المبسوط ، دار المعرفة - بيروت 1414هـ - 1993م
- زين الدين بن إبراهيم (ابن نجيم) ، البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، دار الكتاب الإسلامي